

تركيا وروسيا تؤكّدان دعمهما للإصلاحات في سوريا

## الغاء قانون الطوارئ مطلع شهر مايو

كان قانون الأحزاب أو قانون الإعلام يندرجان في إطار هذه المجموعة من مشاريع القوانين.

بدوره أكد النائب أحمد منير لفرانس برس أنه تمت دعوة النواب لعقد جلسة استثنائية في المجلس من ٢ ولغاية ٦ مايو القادم من دون بيان السبب، لافتاً إلى أن الدورة التشريعية أختتمت في ٣٦ مارس الماضي.

وأضاف النائب أن المعطيات تؤشر إلى وجود مشاريع لقوانين أو مراسيم صدرت ودعي النواب لدراستها وإقرارها بشكل مؤسستاتي بعد أن توافق عليها الحكومة الجديدة.

وتابع من المنتظر الإعلان عنها غداة إقرارها في السابع من مايو.

وكلف الأسد الأحد وزير الزراعة في الحكومة السابقة عادل سفر تشكيل الحكومة الجديدة خلفا لحكومة محمد ناجي عطري التي قدمت استقالته ٢٩ مارس.

ويأتي ذلك فيما شهدت درعا استمرار الاضراب العام للمحلال التجاري، كما أكد ناشط حقوقي.

وأضاف الناشط أن "عشرات المهندسين المعماريين تجمعوا أمام مقر نقابتهم للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين".

وقال المصدر نفسه أن ممثلين عن السلطات بدأوا بتوزيع تعويضات مالية تبلغ مليون ليرة (٢٠ ألف دولار) لعائلات الشهداء الذين قُصوا خلال المظاهرة.

مؤكداً أن بعض العائلات قبلت بالتعويض إلا أن أغلبها رفض.

كما لفت إلى أن محتجين قاموا بحرق منزل النائب على عرفات في ناحية محجة

التابعة لدرعا، مشيراً إلى أن هذا النائب كمال المدبح لاسد أثناء لقاء كلمته أمام مجلس الشعب.

وأضاف لقد تم الإعلان أن هذا النائب وأولاده هم أشخاص غير مرغوب بهم في درعا. و أعلن وزير الخارجية

دمشق/وكالات

يعقد البرلمان السوري مطلع مايو جلسة استثنائية لقرار مجموعة من القوانين الهادفة إلى تحرير النظام، ومن بينها إلغاء قانون الطوارئ، كما أعلن مسؤول سوري، وذلك لتهديد موجة الاحتجاجات التي استمرت في درعا خصوصاً، مركز هذه الحركة الاحتجاجية غير المسبوقة.

وقال مسؤول سياسي سوري لوكالة الصحافة الفرنسية طالباً عدم الكشف عن هويته أن جلسة استثنائية ستعقد من ٢ إلى ٦ أيار يتم خلالها إقرار سلسلة من القوانين ذات الطابع السياسي والاجتماعي والتي تندرج ضمن برنامج الإصلاح الذي ينوي الرئيس (السوري) بشرا الأسد القيام به.

وأضاف "سيكون من بين هذه القوانين التشريعات الجديدة المتضمنة قانوناً بديلاً عن قانون الطوارئ، مشيراً إلى أن "المشرعين الذين كلفوا بوضع على وشك الانتهاء منه وسيقدمونه قبل نهاية الأسبوع إلى رئيس الدولة".

وأشار المسؤول إلى أن الرئيس الأسد ينوي دعوة عدد من وجوه المجتمع المدني إلى تقديم ملاحظاتهم (مشروع القانون) قبل تقديمه إلى الحكومة التي ستقدمه إلى مجلس الشعب لإقراره بعد الموافقة عليه.

وكان الأسد امر بتشكيل لجنة قانونية لإعداد دراسة تمهيداً لاغناء قانون الطوارئ، على أن تنهي أعمالها قبل ٢٥ أبريل.

وسمّر قانون إعلان حالة الطوارئ، في ١٩٦٢م وطبق عند وصوله لحزب البعث إلى السلطة في ١٩٦٣م.

ويحد قانون الطوارئ إلى درجة كبيرة من الحرية العامة، إذ يفرض قيوداً على حرية التجمع والتنقل ويسمح باعتقال المشتبه بهم أو الأفراد الذين يُهددون الأمن. كما يجيز مراقبة الاتصالات والرقابة المسبقة على وسائل الإعلام.

الآن أن المسؤول رفض تأكيد ما إذا

التركي أحمد داوود اوغلو خلال استقباله في يندرجان في إطار هذه المجموعة من مشاريع القوانين.

بدوره أكد النائب أحمد منير لفرانس برس أنه تمت دعوة النواب لعقد جلسة استثنائية في المجلس من ٢ ولغاية ٦ مايو القادم من دون بيان السبب، لافتاً إلى أن الدورة التشريعية أختتمت في ٣٦ مارس الماضي.

وأضاف النائب أن المعطيات تؤشر إلى وجود مشاريع لقوانين أو مراسيم صدرت ودعي النواب لدراستها وإقرارها بشكل مؤسستاتي بعد أن توافق عليها الحكومة الجديدة.

وتابع من المنتظر الإعلان عنها غداة إقرارها في السابع من مايو.

وكلف الأسد الأحد وزير الزراعة في الحكومة السابقة عادل سفر تشكيل الحكومة الجديدة خلفا لحكومة محمد ناجي عطري التي قدمت استقالته ٢٩ مارس.

ويأتي ذلك فيما شهدت درعا استمرار الاضراب العام للمحلال التجاري، كما أكد ناشط حقوقي.

وأضاف الناشط أن "عشرات المهندسين المعماريين تجمعوا أمام مقر نقابتهم للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين".

وقال المصدر نفسه أن ممثلين عن السلطات بدأوا بتوزيع تعويضات مالية تبلغ مليون ليرة (٢٠ ألف دولار) لعائلات الشهداء الذين قُصوا خلال المظاهرة.

مؤكداً أن بعض العائلات قبلت بالتعويض إلا أن أغلبها رفض.

كما لفت إلى أن محتجين قاموا بحرق منزل النائب على عرفات في ناحية محجة

التابعة لدرعا، مشيراً إلى أن هذا النائب كمال المدبح لاسد أثناء لقاء كلمته أمام مجلس الشعب.

وأضاف لقد تم الإعلان أن هذا النائب وأولاده هم أشخاص غير مرغوب بهم في درعا. و أعلن وزير الخارجية

أوباما: الحاجة إلى السلام تزداد إلحاحاً

## إدانات دولية واسعة للاستيطان في الضفة

■، عواصم/وكالات

وسط استنكار دولي لمصادقة السلطات الإسرائيلية على توسيع ٤ مستوطنات يهودية في الضفة الغربية المحتلة وعشية استقباله الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز، صرح الرئيس الأمريكي باراك أوباما مساء أمس الأول بأن الحاجة إلى إحياء مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين المحجدة، بسبب الاستيطان ازدادت إلحاحاً أكثر من أي وقت مضى حتى مع اجتياح الاضطرابات دولاً عربية.

وقال أوباما للصحفيين بعدما أجرى محادثات مع بيريز في البيت الأبيض مع هيوب رباح التغيير في أنحاء العالم العربي، أصبح ملحاً أكثر من أي وقت مضى أن نسعى لانتهاج الفرصة لإيجاد حل سلمي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لكنه لم يعلن أي مبادرة جديدة للتقريب بين الجانبين.

وأضاف تحدثنا مطولاً عن الأحداث في الشرق الأوسط واعتبرنا، بيريز وأنا، أنها تمثل صعوبة وفرصة على السواء، وتابع قدم بيريز أفكاراً مهمة حول هذه المسائل وأقر بأنه في بلد مثل مصر لا يجب علينا أن نراقب الديمقراطية فقط، ولكن أن نعمل أيضاً بشكل تزايد معه فرص الحلول الاقتصادية.

في الوقت نفسه، أبدت الولايات المتحدة قلقها العميق إزاء خطة بناء ٩٤٢ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة "جيلو" بالقرب من القدس الشرقية المحتلة، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية "إننا قلقون للغاية إزاء الموافقة على بناء هذه الوحدات".

كما استنكرت المسفة العليا لسياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية كاترين اشتون توسيع المستوطنات.

وقالت في بيان أصدرته في بروكسل أمس أشعر بخيبة أمل عميقة للموافقة على بناء ٩٤٢ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة "جيلو" الإسرائيلية في القدس الشرقية ومستوطنات أخرى في الضفة الغربية.

وأضافت "يرى الاتحاد الأوروبي أن الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية غير شرعية



فلسطينيون يمكنهم على نضال الفلن والفلسطيني الفلسطيني الإسرائيلي جويانو مير خميس الذي فتحة المستوطنات في الضفة الغربية

في نظر القانون الدولي وتقتض الثقة بين الطرفين (الفلسطيني والإسرائيلي) وتشكل عائقاً أمام السلام، وتابعت إذا كان المطلوب إقامة سلام حقيقي فعلينا حل وضع القدس كعاصمة للدولتين في

المستقبل.

وشدد وزير الخارجية الأزني ناصر جودة خلال لقائه ديفيد هيل نائب مبعوث أوباما إلى الشرق الأوسط جورد ميتشل في عمان أمس على إدانة الأردن ورفضه

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

## تقرير أمريكي جديد يحذر من عدم قدرة باكستان على مواجهة التمرد

■، عواصم/وكالات

حذر البيت الأبيض من أن باكستان لا تملك إمكانيات واضحة للتغلب على المتمردين على المدى البعيد، مشيراً إلى أن طالبان الأفغان ياتوا مستهدفون بشكل متزايد المدنيين، في تقرير حول المنطقة صدر أمس الأول.

وأشار التقرير نصف السنوي الموجه إلى الكونجرس وقد حصلت وسائل الإعلام على نسخة عنه، خضعت مقاطع منها للرقابة، إلى تدهور الوضع بين بنابر ومارس في المناطق القبلية شمال غرب باكستان على الحدود مع أفغانستان.

وواجهت القوات الباكستانية عوائق في حملتها ضد المتمردين في ولايتي هلمند وبادجور، من مقاومة شرسة من المقاتلين وهجمات بالفتايل اليدوية وظروف جوية غير مواتية ومشكلة النازحين نتيجة المعارك، وجاء في النص أن ما يبعث الإحباط هو عدم وجود أي مؤشرات على خضوع أي جهود من أجل الحفاظ أو البناء

استكمالاً لعمليات التطهير، صيغته أنه "لا يبدو في الوقت الحاضر أن هناك طريقاً حدد بشكل واضح من أجل التغلب على التمرد في باكستان، بالرغم من عملية اقتحار غير مسبوقة لأكثر من ٤٧ ألف جندي".

غير أن التقرير نوه بتعاون عسكري جيد بين إسلام آباد وواشنطن رغم التوتر الشديد الذي قام بينهما مؤخراً بشأن قضية الأمريكي العوض في النسي أي إتهام بقتل شخصين في باكستان والذي أطلق سراجه لقاء دفع دية في منتصف مارس.

وفي أفغانستان أشار التقرير إلى تزايد عدد الاعتداءات مؤخراً موضحاً أنها لم تعد تقتصر على أهداف القوات الدولية بل باتت تستهدف بصورة خاصة المدنيين، وجاء في التقرير أن طالبان بشكل متزايد إلى عمليات القتل وتكتيد التخويف مشير إلى حركة تمرد تخضع للضغط نتيجة حملة عسكرية مكثفة أكثر من قبل الائتلاف، مؤكداً الحضي في الاستراتيجية التي أعلنها الرئيس الأمريكي باراك أوباما في ديسمبر ٢٠١٠م.

وتوجد في مناطق عديدة من القاع مجموعات إسلامية أصولية ومجموعات فلسطينية مسلحة وعدد كبير من الخارجين على القانون.

ومنذ أزمة الرهائن الغربيين خلال الحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٩٠م)، نادراً ما حصلت عمليات خطف أجانب في لبنان.

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

## لبنان.. مجموعة مجهولة تبنت خطف استونيين تطلب "فدية مالية"

■، بيروت/وكالات

طلبت مجموعة "حركة النهضة والإصلاح" التي سبق وتبنت خطف سبعة استونيين في لبنان فدية مالية في رسالة جديدة بعثت بها إلى موقع الكتروني، حسبما أفاد المشرف على الموقع وكالة الصحافة الفرنسية أمس.

وقال رئيس تحرير لبيانوف سايلين ربيع الهبر أن الموقع تلقى الرسالة الإلكترونية وحول الاستونيين في وقت متأخر الثلاثاء.

وجاء في الرسالة الثانية أن "حركة النهضة والإصلاح" تقيّد بان المخطوفين الاستونيين بحالة جيدة وتطلب فدية مالية، من دون أن تحدد المبلغ المالي المطلوب.

وأشار الموقع الإخباري إلى أن "الرسالة أتت من العنوان الإلكتروني نفسه الذي استخدم في الرسالة الأولى".

وقال الهبر "من الواضح أن لدى المجموعة قدرة تقنية عالية".

ورفضت مصادر أمنية اتصلت بها الصحافنة



الفرنسية التعليق على خطف استونيين في لبنان

سوريا على درجات هوائية. وتواصل القوى الأمنية اللبنانية منذ ذلك الحين عمليات مطاردة وهم في منطقة البقاع تتركز في بلدة مجدل عنجر ومحيطها حيث يشتهر بوجود الخاطفين.

وأوضح مسؤول أمني أن الخاطفين اللبنانيين وسوريين ينتهون إلى "عصابة تهريب وإجرام تنفذ عمليات لحسابها ولحساب غيرها".

وتأتي الرسالة الثانية بعد يوم على قول وزير الداخلية

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

في حكومة تصريف الأعمال

زيدا بارود في مؤتمر صحفي

أن السلطات اللبنانية لا تستطيع أن تقول أنهم (الاستونيين المخطوفون) لا يزالون في لبنان أو أنهم نقلوا إلى الخارج.

وتابع ردا على سؤال حول إمكانية أن يكون الاستونيين قد نقلوا إلى سوريا المجاورة لا معلومات دقيقة حول نقلهم خارج الحدود.

وأعلن الوزير اللبناني أنه تم كشف حلقات مهمة في القضية، إلا أن هذا الأمر ليس كافيًا حتى الآن للتعرف عليهم، مؤكداً أن الداهمات مستمرة.

وتوجد في مناطق عديدة من القاع مجموعات إسلامية أصولية ومجموعات فلسطينية مسلحة وعدد كبير من الخارجين على القانون.

ومنذ أزمة الرهائن الغربيين خلال الحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٩٠م)، نادراً ما حصلت عمليات خطف أجانب في لبنان.

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب

بموجب